

الوصف وما بعد فنند تظا جوما في الازاد يجوز اليمين
 الازاد هاتين الصورتين وهما مستثنيات من حيث
 تعين الوجه الاول فيهما دون الثاني لما علمت
 والاول في هذه الآية اولى لهذا فيد ان الثاني
 جازر وليسو يمتنع مع انه ممتنع الا ان يقال هو
 جازر عند تقدم عامل اخر يتعلق به كما في قوله
 اي ارفع من الهى لا مطلقا فكله من فيا اذ انظر
 عامل لما نزل والاول اولى مع جواز الثاني عند
 تقدم عامل اخر للبحار والجور والانه يجوز بين
 العامل والعمول باجبي اي في الظاهر والا فله فصل
 في نفس الامر لان العامل فيه مقدر والتقدير ارفع
 انت ارفع عن الهى وان فلا فصل وان
 تظا بقا تشنية لانه منطوق كل من الهم
 بالغة الكلوي ازاى لانه اللفظة الفصيحة والفعل
 من علمه تشنية والجمع كما سيجي في قول الله
 وجزر الفعل اذا ما استل لا تشين اوجم كفاز الشهدا
 ومثل الفعل في ذلك الوصف يمكن ف هذه اللفظة فلا
 يصح طرحين حين ذلك وان لم يتظا بنا اي في
 تشنية وبع فهو تسام من اي في اربعة لا تقدم
 و جازر اي في صورتين لا تقدم ايضا فقدم التظا بقا
 مما قد جرت سورا رمة مجموع مثلا ان الهم

الاخيرة مناسفونه اما ان يتطابقا افراد الازاد
 هذا مفهوم قول في سري الازاد فبدا بالمفهوم سر
 لا المنطوق وهو ان عدم التطابق قسما
 ممنوع احد ويكون هذا الاقتناع في صور رمة لفا
 التركيب في كاسياتي فله يصر ان يكون الوصف
 سببا موخر لما علمت من فاد تركيبا وقول وجازر
 اي في صورتين وتعيين في هاتين الصورتين ان
 يكون الوصف سببا او مانعا فاعل سد مسد الخبر
 فتكون الجملة الداخلة تحت قول او لا يتظا بقا ست
 صور رمة ممنوعة وتعين جازر ف
 تطابقا افراد هذا مفهوم قول في سري الازاد
 ومنه ان من التطابق في الازاد ولكن يتعين فيه الوجه
 الاول وهو ان يكون الوصف فيه وهو ارفع منه
 وما بعد وهو ان فاعل سد مسد الخبر دون الوجه
 الثاني وهو ان يكون الوصف خيرا مقدما وما بعده
 سببا موخر لما يلزم عليه من الفصل الا في قول
 تشني ح من جواز الوجهين عند حصول التطابق
 بينهما في الازاد ومثل في ذلك ما اذا كان الوصف مذكرا
 وما بعد مؤنث لا في قولك احاضر القاضى امرأة
 لان الجوزنا الوجه الثاني في الازاد للاختيار
 بالعلم عن المؤنث فيقول اشراط التطابق بين
 الوصف